أوجه الخلاف النحوي في الأدوات الأحادية في كتاب الصفوة الصفية لتقي الدين إبراهيم النيلي (ق7هـ)

م.د محمد سلام مظهر

أ.د سلام موجد خلخال

كآية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء - قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى موضوع مهم من موضوعات النحو العربي نجد أنه أخذ حيزاً لا بأس به عند علماء النحو وهو " أوجه الخلاف النحوي في الأدوات الأحادية في كتاب الصفوة الصفية لتقي الدين إبراهيم النيلي (ق7هـ) " كان النحاة يستعرضون هذا الخلاف لغرض دلالي إذ لا يأتي إلا لأجل المعنى ولأنّ هذا الموضوع كبير جداً في كتب النحاة اكتفت الدراسة بالخلاف في الأدوات الأحادية.

Research Summary:

This study tries to address an important topic of Arabic grammar, we find that it has taken a good place among grammarians, which is "grammatical differences in the monolithic tools in the book of the elite class of Taqi al-Din Ibrahim al-Nili (7 AH)

"The grammarians were reviewing this dispute for a semantic purpose, as it comes only for the sake of meaning, and because this topic is very large in the grammarians' books, the study was satisfied with the disagreement in monolithic tools.

أولاً: الفاء مع إذا الفجائية

من المسائل الخلافية التي ذكرها تقي الدين النيلي مسألة الفاء مع إذا الفجائية ومن ذلك

قوله: ((والفاء للترتيب والتعقيب لما كان الترتيب قد يكون متصلاً ومنفصلاً، و"الفاء" للترتيب والتعقيب

يريد بالتعقيب أنّ الثاني يعقب الأول لا ينفصل عنه، ولذلك تقع في جواب الشرط؛ لأن الشرط سبب

في جوابه والمسبب لا يتخلف عن سببه، وتقع مع " إذا " التي للمفاجأة نحو " خرجتُ فإذا زيدٌ " لاتفاقهما في المعنى، وهو عدم التراخي، وقيل: " الفاء " في قولك: " خرجت فإذا زيد " زائدة؛ لإفادتهما جميعاً معنىً واحدًا وهو التعقيب لأن المفاجأة عقيب الخروج بلا فصل⁽¹⁾.

- اختلف علماء العربية في الفاء الداخلة على إذا الفجائية إلى ثلاثة مذاهب :

الأول: مذهب الزيادي⁽²⁾، أنها واقعة في جواب شرط مقدر وقد نقد هذا الرأي ابن جني إذ ليس قولك خرجت فإذا السبع معنى شرط ولا جزاء وإنما هو إخبار عن حال وقع في الماضي وانقضى ومعنى الشرط لا يصح إلا مع الاستقبال بدليل أنه لا يجوز إن قمت أمس قمت أو (من) أمس⁽³⁾.
 الثاني: مذهب المازني⁽⁴⁾: إنها زائدة لازمة وإليه ذهب أبو علي الفارسي⁽⁵⁾، وقد ضعف هذا الرأي الرضي في شرح الشافية: إذ رأى أن هذا الرأي ليس بشيء لأنه لا يجوز حذفها، وجعل ذلك على القياس من خلال الألف واللام في التي والذي فهما لم يتعرفا من خلال الألف واللام وإنما من خلال صلتيهما⁽⁶⁾.

ويقوي هذا الرأي ابن جني في قوله: ((وأصح هذه الأقوال قول أبي عثمان ... فالفاء في قولك (خرجت فإذا السبع) زائدة، لأنك استغنيت بها في (إذا) من معنى الإتياع عن (الفاء) التي تفيد الإتياع، كما استغنيت عنها في قوله تعالى: ((إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ))⁽⁷⁾))⁽⁸⁾.

الثالث: مذهب مبرمان⁽⁹⁾ (ت: 345هـ)⁽⁹⁾: أنها عاطفة من حيث المعنى فيكون التقدير: خرجت ففاجأت السبع، وذهب هذا المذهب المالقي⁽¹⁰⁾، وكذلك ذهب هذا المذهب الرضي بقوله: ((وهو قريب))⁽¹¹⁾، إلا أنني وجدت ابن جني يناقض نفسه إذ ذهب في كتابه سر صناعة الإعراب⁽¹²⁾، إلى أنها زائدة كما وضعنا في المذهب الثاني وكذلك ابعث في الكتاب نفسه مذهب مبرمان لأنه اعتمد على اللفظ

في تركيب (خرجت) بأنه يختلف عن تركيب (فإذا السبع) وحكم المعطوف أن يكون على وفق المعطوف عليه، وهذا يعني لا يجوز عطف جملة فعلية على اسمية أو العكس ووجده البحث في كتابه الخصائص يذهب مذهب مبرمان ومن ذلك قوله: ((وبهذا يقوي قول مبرمان إن الفاء في نحو قولك: (خرجت فإذا زيد) عاطفة وليست زائدة كما قال أبو عثمان ولا للجزاء كما قال الزيادي)) (13).

الرابع: مذهب الزجاج: الذي ذهب فيه إلى أنها فاء الجواب دخلت على (إذا) كما دخلت على جواب الشرط (14) ، ورجح ابن هشام هذا الرأي إذ قال: ((ولا يعطف الإنشاء على الطلب ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها)) (15).

أما المحدثون فذهبوا إلى أنها زائدة مؤكدة للسببية ومنهم أحد الباحثين الذي يرى أن "إذا الفجائية" تشبه الفاء كما أنها وردت في القرآن الكريم رابطة في موضع الفاء كما في قوله تعالى: ((إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ)) (16)، ويرى أن الفاء هي الأصل (17)، أما الباحث فيذهب إلى أنها زائدة بدليل ما ذهب إليه جمهور النحويين والنيلي إلى أن (إذا) الفجائية تكون رابطة بين الشرط وجوابه بمنزلة الفاء يقول سيبويه: ((وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ((إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ)) (18)، فقال هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطو، كما كان الجواب بالفاء ... ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة، كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة)) (19).

وذهب المبرد إلى أن (إذا) تغني عن الفاء من خلال أنها تسد مسد الخبر والاسم بعدها مبتدأ (20)، وقد ذهب إلى هذا مكي بن أبي طالب (21)، والسيوطي (22)، واستدلال الجمهور كان على السماع من الآيات القرآنية السالفة الذكر فبهذا السماع يمكن القول إن الفاء زائدة وكذلك قال النيلي: ((إذا) التي

للمفاجأة تلزم الجملة الاسمية كالفاء ... فوقعت إذا موقع الفاء؛ لاشتراكهما في المعنى؛ لأن المفاجأة والتعقيب بالفاء سواء في عدم المهلة ((23)).

ثانياً : دخول الفاء في خبر إن التي يكون اسمها موصولاً :

اختلف النحويون, في دخول الفاء في خبر إن التي يكون اسمها موصولاً وقد ذكر النيلي هذا الخلاف بقوله: ((والقصد بدخول هذه الفاء أن يكون ما قبلها سببا, فيما بعدها فإذا قلت "الذي يأتي فله درهم", فالإتيان سبب في استحقاق الدرهم فإذا انتفى الإتيان انتفى استحقاق الدرهم فان دخل على هذا المبتدأ الذي الكلام فيه "إن" نحو "إن الذي يأتي فله درهم" أجازة الأخفش, ومنعه سيبويه, اعني دخول الفاء في الخبر)) (24).

لكن عند الرجوع إلى كتاب سيبويه (180هـ), وجدناه لا يمنع دخول الفاء لا في خبر (إن) التي يكون اسمها موصولاً ولا في غيره بل يجيز ذلك ومما يدل عليه نصه الآتي بقوله: ((ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهم, ولو قال كل رجل فله درهمان كان محالاً؛ لأنه لم يجئ بفعل, ولا بعمل يكون له جوابا, ومن ذلك: ((الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)) (25), وقال تعالى جده: ((قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَتَرَوْنَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ)) (26)) (27).

وكذلك لم اعثر للأخفش (215هـ) على أي نص يدل على انه يجوز دخول الفاء في الخبر إذا كان اسم (إن) موصولاً, والذي عثرت عليه أنه لا يجوز دخول الفاء في الخبر في غير موضوع "إن" ويدل على ذلك قوله: ((وما ذكرنا في هذا الباب من قوله:

((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)) (28)، ((الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ

جَلْدَةٍ)) (29) وليس في قوله (فاقطعوا) و (فاجلدوا)، خبر مبتدأ، لان خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، ولو قلت: عبدالله فينطلق، لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمرة الذي فسرت لك من قوله: ومما نقص عليكم هو مثل قوله (30):

وقائله خولان فانكح فتاتهم ...

كأنه قال: هؤلاء خولان، كما تقول الهلال فانظر إليه كأنك قلت: هذا الهلال فانظر إليه

فأضمر الاسم (31).

فهذا يدل على أن النيلي توهم بنسبة المنع لسيبويه والإجازة للأخفش، بل كان العكس وهذا

ما أكده العلماء الآخرون، يقول ابن يعيش (643هـ): ((أما "إن" فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء

في خبرها مع هذه الأشياء؛ لأنها وإن كانت عاملة، فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر، ولذلك

جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء، وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع "إن"؛ لأنها

عاملة كأخواتها والأول اقرب إلى الصحة وقد ورد به التنزيل، قال الله تعالى: ((وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ

بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)) (32) فادخل الفاء في الخبر (33).

ووجدت الرضي (686هـ) يقول الصحيح فينسب المنع للأخفش والإجازة لسيبويه (34).

وكذلك وجدت الاشموني (900هـ) يروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء في خبر إن التي

يكون اسمها موصولا، ويرد عليه بان دخول الفاء في خبر إن احسن و أسهل من عدم وجودها (35)،

ثم أصبح مستقرا عند النحاة أن الأخفش يمنع ذلك وسيبويه يجيزه (36).

ولم يكن النيلي وحده المتهم هنا وإنما كان عبد القاهر الجرجاني(471هـ) وابن الحاجب(570هـ) قد قالوا بالتوهم أيضًا في نسبة المنع لسيبويه والإجازة للأخفش(37).

يبدو لنا من نص النيلي أن هنالك مذهبين في هذه المسألة :

المذهب الأول: الذي يجيز دخول الفاء في خبر إنَّ إذا كان اسمها موصولاً:

أجاز سيبويه دخول الفاء في خبر ان التي يكون اسمها موصولاً وفي غيره نحو قوله تعالى:

((إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))⁽³⁸⁾. وقد تابع

الفراء(207هـ)⁽³⁹⁾. سيبويه, وكذلك الزمخشري(538هـ) فيجيز ذلك متبعاً سيبويه إذ قال: ((فان قلت

: لم دخلت الفاء في خبر إن؟ قلت: لتضمن اسمها معنى الجزاء... و"إنَّ" لا تغير معنى الجزاء))⁽⁴⁰⁾.

ومن أصحاب هذا المذهب أيضاً أبو البقاء العكبري(616هـ)⁽⁴¹⁾, وابن عصفور (676هـ)⁽⁴²⁾,

وابن أبي الربيع (688هـ)⁽⁴³⁾, و أبو حيان(745هـ), الذي لم يعبَ بهذا الناسخ لأنه لم يغير معنى

الابتداء ووضع شرطاً هو كون الاسم متضمناً معنى الشرط⁽⁴⁴⁾, وأما السيوطي(911هـ) فكان مجرد

ناقل إذ قال: ((فالجمهور على جوازه, ومنعه الأخفش))⁽⁴⁵⁾.

المذهب الثاني: والذي ذهب هذا المذهب الأخفش ونسبه إليه ابن يعيش⁽⁴⁶⁾, والسيوطي⁽⁴⁷⁾, وكانت

حجته في ذلك أن (إنَّ) عاملة كأخواتها⁽⁴⁸⁾.

وقد رُدَّ عليه في أن دخول الفاء في خبر إن أحسن و أسهل من عدم وجودها⁽⁴⁹⁾.

ولم أجد أحداً من النحويين ذهب مذهبه.

ومنهم من يجعل الفاء زائدة⁽⁵⁰⁾, ويستدل على ذلك بقراءة زيد بن علي⁽⁵¹⁾,

((قُلْ إِنَّ أَلَمَّوتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ))⁽⁵²⁾، ويرى بعضهم انها عادة لهجية⁽⁵³⁾، ويرى البحث أن الرايين ليسا بشيء وذلك لإفادة الفاء معنى السببية⁽⁵⁴⁾،

أما تقي الدين النيلي فإنه يرجح رأي الأخفش معتقداً أنه منتصر لسيبويه كما وضحنا في بداية كلامنا عن هذه المسألة من خلال نسبة المنع لسيبويه وكان ترجيحه من قوله: ((وأما "إن" فممنع سيبويه ؛ لكونها عاملة لها صدر الكلام ومعنى الشرط في الموصول بهذه الصلة يقتضي صدر الكلام فتدافعا))⁽⁵⁵⁾، وهذا الكلام ليس لسيبويه وإنما للأخفش⁽⁵⁶⁾، ومن ثم ينقل حجة سيبويه متوهما أنها للأخفش إذ قال: ((حجة الأخفش قال تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))⁽⁵⁷⁾، فدخل الفاء مشعر بالسببية بمعنى أنه لو انتقى قولهم: إن ربنا الله، وانتفت استقامتهم لانتقى عدم الخوف))⁽⁵⁸⁾، وهذا الكلام لسيبويه عند كلامه عن المثال: "إن الذي يأتي فله درهم"⁽⁵⁹⁾، ومن ثم فان النيلي يعطي حجة لرأي الأخفش معتقدا أن هذه الحجة تدعم رأي سيبويه إذ قال: ((ولسيبويه أن يقول: إن خبر "إن" محذوف دل عليه ما بعد الفاء تقديره: إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا آمنون مستبشرون، لأن من لا خوف عليه فهو آمن، ومن لا يحزن فهو مستبشر فتكون الفاء عاطفة جملة على جملة))⁽⁶⁰⁾، فبذلك يمكن القول إن النيلي قد توهم في عرضه لهذه النصوص في نسبة الآراء الى اصحابها وتبين لنا من كلامه أن رأي الأخفش هو الصحيح ورأي سيبويه مردود.

ويذهب الباحث مع سيبويه مخالفاً الأخفش والنيلي وذلك لأمر :

1- لان الفاء مشعرة بالسببية

2- ورودها مع "إن" في القرآن الكريم والكلام العربي من ذلك قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ

ثُمَّ اسْتَفْتُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))⁽⁶¹⁾، ومن ذلك قولهم: "إن الذي يأتيه فله درهم"

3- "إن" أم الباب ويجوز في أم الباب ما لا يجوز في غيرها.

ثالثاً : الكاف في ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ))⁽⁶²⁾

اختلف النحويون في هذه الكاف إلى مذهبين وقد ذكر النيلي هذا الخلاف بقوله: ((وأما

الزائدة فلا تكون إلا حرفاً كقوله تعالى: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ))⁽⁶³⁾، أي ليس مثله شيء والكاف زائدة

... وقيل الكاف غير زائدة))⁽⁶⁴⁾.

يتبين لنا من خلال نص النيلي أن هنالك مذهبين في هذه المسألة :

المذهب الأول: ذهب جمهور النحويين والمفسرين إلى أن الكاف في الآية القرآنية جاءت زائدة

للتوكيد، قال المبرد: ((الكاف زائدة مؤكدة كتوكيدها في قول الله عز وجل: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ))⁽⁶⁵⁾

((⁽⁶⁶⁾، فيكون تأويلها النحوي ليس مثله شيء ويقول في ذلك ابن السراج: ((قال الله تعالى: ...

فالكاف زائدة لأنه لم يثبت له مثلاً تبارك وتعالى عن ذلك والمعنى : ليس مثله شيء))⁽⁶⁷⁾ .

وحجتهم في ذلك من وجوه

أولاً : من ناحية القرينة الشرعية كما يرى النيلي بقوله: ((لو لم تجعل الكاف زائدة لأدى إلى

المحال أو التناقض))⁽⁶⁸⁾، ثم يأتي بعد ذلك النيلي ليشرح ويبين نصه السابق الذي يدل على زيادة

الكاف من خلال القرينة الشرعية إذ قال: ((وبيانه أن الشيء إذا كان له مثل كان هو مثل ذلك المثل،

وإلا لم يكن أحدهما مثلاً للآخر, فلو لم تقدر زيادة الكاف لزِم نفي مِثْلٍ مِثْلُهُ وَمِثْلُ المِثْلِ نفسه؛ لأن المِثْلَ ثابتٌ ومثل المِثْل هو المنفي وهو مُحالٌ؛ لأن المماثلة لا تتحقق إلا من الطرفين, لأن من ماثل شيئاً فقد ماثله ذلك الشيء, فلو لم يحكم بزيادة الكاف لزِم التناقص ((69).

ثانياً: حجتهم في السماع: وهذا ما ورد عن المرادي فيرى أن زيادتها في كلام العرب غير قليلة(70).
ثالثاً : من وجهين :

1 - من جهة اللفظ إذ إن زيادة الحرف غالباً ما تكون للتوكيد قال ابن جني: ((كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى))(71) أي تكون ليس مثله شيء ليس مثله شيء.
2 - من جهة المعنى وذلك كما قالت العرب مثلك لا يفعل كذا, لأن نفي الفعل من المثل مبالغة في نفيه عن المخاطب(72).

المذهب الثاني: ذهب أصحابه إلى أن الكاف ليست زائدة وقد ذكر النيلي حجتهم بقوله: ((الكاف غير زائدة لأنه قد يراد بمثل الشيء نفس الشيء كقولك مثلي لا يفعل كذا أي : أنا لا أفعله))(73) واعتمدوا في ذلك كما ينقل النيلي على السماع:

يا عاذلي دعني عن عدلكا مثلي لا يقبل من مثلكا(74)

أي أنا لا أقبل منك فيكون التقدير على هذا "ليس كهو شيء كما ذهب إلى ذلك الأنباري(75).

والذين ذهبوا إلى عدم زيادتها اختلفوا في التأويل النحوي بوجوده :

1- ذهب الطبري وأبو البقاء العكبري إلى أن الكاف غير زائدة وإن " مثل " زائدة(76).

2- ذهب أبو حيان في ذلك وجهين :

أولاً : إن الكاف غير زائدة وإن مثل بمعنى ذات ونسب ذلك إلى الطبري .

ثانياً : ذهب إلى أن الكاف غير زائدة أيضاً وذهب إلى تأويل مثل بمعنى صفة أي ليس كصفته شيء (77).

3- ذهب الزمخشري إلى أن الكاف اسماً من باب التوكيد اللفظي (78)، وقد رُد عليه من ناحية:

1- القرينة الشرعية: ((والقول بذلك يؤدي إلى ما هو كفر؛ لأن تقديره على هذا: ليس مثل مثله شيء، وهذا إثبات مثل لله تعالى عن ذلك – وذلك لمن يقول به كفر صراح)) (79).

2- القرينة النحوية : ويلزم في ذلك إضافة المؤكد إلى التأكيد (80).

4- وذهب الرضي إلى أن الكاف غير زائدة ، فبذلك يكون المعنى نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم (81)، أي أن نفي مثل المثل ، يلزم منه نفي المثل نفسه.

رابعاً : اللام في (رَدِفَ لَكُمْ)

اختلف النحويون في اللام الداخلة على الضمير بعد الفعل (رَدِفَ) وقد ذكر النيلي هذا

الخلاف فقال: ((قد تكون (اللام) زائدة كقوله تعالى: ((رَدِفَ لَكُمْ)) (82)، فالتقدير ردفكم أي: لحقكم

بعض الذي تستعجلون من العذاب، وهو عذابهم يوم بدر بالقتل والاسر (83)، وقيل: ردف بمعنى دنا،

وأزفَ وذلك مما يتعدى باللام، فعلى هذا ليست اللام زائدة (((84).

فتبين لنا من نص النيلي أن العلماء ذهبوا في توجيه اللام إلى مذهبين :

المذهب الأول: ذهب اصحابه ومنهم الأخفش إلى أنها زائدة فقال: (((ردفكم) ونظنها ردفكم وادخل اللام فأضاف الفعل كما قال ((للرؤيا تعبرون))⁽⁸⁵⁾، أي أن الضمير يكون هنا في موضع المفعول به واللام زائدة وهي لام المفعول به وكذلك ذهب المبرد إلى انها زائدة إذ قال: ((معناه ردفكم وتقول: لزيد ضربتُ، ولعمرو أكرمتُ، إذا قدمت المفعول؛ لتشغل اللام ما وقعت عليه فإن أخرته فالأحسن ألا تدخلها، إلا ان يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسناً وحذفه أحسن؛ لأن جميع القرآن عليه))⁽⁸⁶⁾، وكذلك ذهب إلى زيادتها جمهور المفسرين والنحويين⁽⁸⁷⁾.

المذهب الثاني :

ذهب أصحابه إلى أنها ليست زائدة : **وحجتهم :**

1- ذهب تاج القراء إلى أن اللام هنا ضمنت معنى "من" والفعل ردف ضمن معنى قرب وذهب إلى قولين أما أن يكون محمولاً على المصدر أي الرادفة لكم أو المفعول به محذوف وذكر أن الضمير في ردف يعود إلى الوعد فيحسن الوقف على ردف اعتماداً على عود الضمير إلى الوعد في الآية السابقة فهذا لا تكون اللام زائدة⁽⁸⁸⁾.

2- وذكر السهيلي حجة بقوله: ((ليست اللام لام المفعول – كما زعموا – ولا هي لام زائدة، ولكن ردف فعل متعدٍ ومفعوله غير هذا الاسم، ... ومعنى ردف: تبع وجاء على الأثر، فلو حملته على الاسم المجرور كان غير صحيح، ولكن المعنى : ردف لكم استعجالكم وقولكم، لأنهم قالوا: (متى هذا الوعد) ثم حُذف المفعول الذي هو القول والاستعجال، اتكالا على فعل السامع ، ودلت اللام على الحذف لمنعها الاسم الذي دخلت عليه أن يكون مفعولاً، وأذنت أيضاً بفائدة أخرى وهي معنى عجل لكم فهي متعلقة بهذا المعنى، فصار معنى الكلام: قل: عسى ان يكون عجل لكم بعض الذي تستعجلون، فردف قولكم واستعجالكم فدلت ردف على انهم قالوا: واستعجلوا، ودلت اللام على المعنى الآخر فأنتظم الكلام أحسن نظام واجتمع الإيجاز مع التمام))⁽⁸⁹⁾.

3- وكذلك ذهب تقي الدين النيلي إلى أن اللام ليست زائدة لأن الفعل متعدٍ وليس لازماً ويكون تعديه غير مقتصر على اللام كما زعم بعض (النحويون)⁽⁹⁰⁾، وإنما يتعدى بـ(من) واعتمد في ذلك على السماع من خلال قول الشاعر⁽⁹¹⁾:

فلما رَدَفْنَا من عُمَيْرٍ وَصَحْبَةٍ (92)

4-، ويضيف البحث إلى انه يمكن للنيلي أن يقول ضُمن ردف هنا معنى سمع ليصح تعديته بـ(من) كما نقول (سمعنا له صراخاً) أي منه فيكون للام معنى الاختصاص.

5- وكذلك ذهب ابن هشام إلى أنها ليست زائدة خلافاً للمبرد - على حد قوله - وإنما ضُمن ردف معنى قرب فهو مثل (اقترب للناس حسابهم)⁽⁹³⁾.

وذهب بعض المحدثين إلى أن الفعل يكون متعدياً ولازماً فإذا كان معناه أرف فيكون متعدياً باللام فليست اللام زائدة، وإذا كان بمعنى لحق: أي لحقكم بعض الذي تستعجلون فاللام زائدة⁽⁹⁴⁾، فأعتمد هنا على معنى الفعل المختلف في معناه عند اللغويين والنحويين .

الهوامش:

¹ (الصفوة الصفية: 1/ 247 - 248 .

² (ينظر : سر صناعة الإعراب: ابن جني: 1/262، وشرح الرضي على الكافية: 1/274، وارتشاف الضرب: ج2/1987، والزيادي هو: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن زياد بن أبيه قرأ على سيبويه كتابه، ولم يتمه، ضبط: النقط والشكل، والأمثال، وغيرها، ينظر: أخبار النحويين البصريين: 68، وبغية الوعاة: 1/350.

³ (ينظر : سر صناعة الإعراب : 1/ 262 .

⁴ (ينظر : الجنى الداني : 73 ، مغني اللبيب : 1/ 167 ، المطالع السعيدة : 226 .

⁵ (ينظر : الجنى الداني : 73 ، جواهر الأدب : للاريلي : 66 ، وصرف العناية : 74 .

⁶ (شرح الرضي على الكافية : 1/ 247 .

⁷ (الروم : 36 .

⁸ (سر صناعة الإعراب : 1/ 261 .

⁹ (ينظر : سر صناعة الإعراب : 1/ 262 ، والجنى الداني : 73 ، ومغني اللبيب : 1/ 221 .

¹⁰ (ينظر : رصف المباني : 449 .

¹¹ (شرح الرضي على الكافية : 1/ 273 .

¹² (ينظر : سر صناعة الإعراب : 1/ 264 - 265 - 266 .

¹³ (الخصائص : 3/ 321 .

- ¹⁴ () ينظر : ارتشاف الضرب : 240 / 2 .
- ¹⁵ () مغني اللبيب : 167 / 1 .
- ¹⁶ () الروم : 25 .
- ¹⁷ () ينظر دراسة في حروف المعاني الزائدة: 69 – 70, وينظر: الخلاف النحوي في كتاب صرف العناية: 161 – 162.
- ¹⁸ () الروم : 25 .
- ¹⁹ () الكتاب : 64 / 3 .
- ²⁰ () ينظر : المقتضب : 178 / 3 .
- ²¹ () ينظر : مشكل مكّي : 562 / 2 .
- ²² () ينظر : همع الهوامع : 328 / 4 .
- ²³ () الصفوة الصفية : 199 – 200 .
- ²⁴ () الصفوة الصفية : 1 / 665.
- ²⁵ () البقرة : 274.
- ²⁶ () الجمعة : 8.
- ²⁷ () الكتاب : 3 : 103.
- ²⁸ () المائة : 38.
- ²⁹ () النور : 2.
- ³⁰ () لم يعرف قائله وهو من الخمسين بيت التي ذكرها سيبويه دون نسبة , ينظر: الكتاب : 1 / 139 , ومعاني القران : الاخفش :
- 1 / 83, وشرح أبيات سيبويه : 1 / 273.
- ³¹ () معاني القرآن: الاخفش: 84/1.
- ³² () آل عمران : 21.
- ³³ () شرح المفصل : ابن يعيش: 100/1.
- ³⁴ () ينظر : شرح الرضي : 271/1.
- ³⁵ () ينظر: شرح الاشموني: 225/1.
- ³⁶ () ينظر: شرح المفصل: 100-101, وهمع الهوامع : 324/1.
- ³⁷ () ينظر : المقتصد: 324/1.
- ³⁸ () الاحقاف : 13.
- ³⁹ () ينظر : معاني القرآن : الفراء : 3 / 155.
- ⁴⁰ () الكشاف : 1 / 348.
- ⁴¹ () ينظر: التبيان : 1 / 249.
- ⁴² () ينظر : المقرب : 1 / 86.
- ⁴³ () ينظر : البسيط : 1 / 547.
- ⁴⁴ () ينظر: البحر المحيط : 2 : 43.
- ⁴⁵ () همع الهوامع : 2 / 61.
- ⁴⁶ () ينظر : شرح المفصل : 1 / 101.
- ⁴⁷ () ينظر : همع الهوامع : 2 / 61.

(48) ينظر : شرح المفصل : 1 / 101.

(49) ينظر : شرح الأشموني : 1 / 225.

(50) ينظر : البحر المحيط : 2 / 43.

(51) وهو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب(عليه السلام), ينظر: التفسير الوسيط: الواحدي:4/169.

(52) الجمعة : 8.

(53) ينظر : البحر المحيط : 2 / 43.

(54) ينظر : الكتاب : 3 / 103 , والصفوة الصفية : 1 / 665.

(55) الصفوة الصفية : 1 / 665.

(56) ينظر : شرح المفصل : 1 / 101.

(57) الاحقاف : 13.

(58) الصفوة الصفية : 1 / 666.

(59) ينظر : الكتاب : 3 / 102.

(60) الصفوة الصفية : 1 / 666.

(61) الاحقاف : 13.

(62) الشورى : 11 .

(63) الشورى : 11 .

(64) الصفوة الصفية : 1 / 287 .

(65) الشورى : 11 .

(66) المقتضب: 4/140, 418, وينظر: ومعاني القرآن واعرابه: للزجاج:4/395, وإعراب القرآن لابن النحاس:5/51, والبغداديات:

لأبي علي الفارسي: 107, وسر الصناعة:1/291, وشرح الكافية الشافية: 2/790, 812, , والجنى الداني:1/79 - 86, ,

وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:3/43, ومغني اللبيب:1/237, وشرح شذور الذهب:2/554, وشرح الأشموني:2/97, شرح

التصريح على التوضيح: الوقاد:1/655, وهمع الهوامع:2/448, وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:2/337,

وجامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني:3/181, 197, 268, والنحو الوافي:2/516, والموجز في قواعد اللغة

العربية:1/336, فتح رب البرية في شرح نظم أوضح المسالك:2/287.

(67) الأصول في النحو : لابن السراج : 1 / 438 .

(68) الصفوة الصفية : 1 / 288 .

(69) المصدر نفسه : والموضع نفسه .

(70) الجنى الداني : 87 .

(71) المصدر نفسه : والموضع نفسه , وينظر : مغني اللبيب : 185 .

(72) ينظر : أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام : 94 .

(73) الصفوة الصفية : 1 / 287 .

(74) لم أقف على قائله وهو في الصفوة الصفية : 1 / 287 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 304 .

(75) ينظر : الإنصاف : المسألة : 40 .

(76) ينظر : جامع البيان : 13 / 18 , والإملاء : 466 .

(77) ينظر : تذكرة النحاة : 429 .

- ⁷⁸ () ينظر : الكشاف : 4 : 207 – 208 .
- ⁷⁹ () المقاصد الشافية : 2 / 253 .
- ⁸⁰ () ينظر : تحفة الغريب : 466 .
- ⁸¹ () ينظر : شرح الرضي : 4 / 339 , والجنى الداني : 90 .
- ⁸² () النمل : 72 .
- ⁸³ () ينظر : تفسير القرطبي : 13 / 230 , والبحر المحيط : 7 / 95 , والكشاف : 3 / 158 .
- ⁸⁴ () الصفوة الصفية : 1 / 293 .
- ⁸⁵ () معاني القرآن : الأخفش : 2 / 467 .
- ⁸⁶ () المقتضب : المبرد : 2 / 36 .
- ⁸⁷ () ينظر: الطبري: 6/511, ومعاني القرآن وإعرابه: الزجاج: 3/165, وتفسير الراغب الأصفهاني: 2/201, وتفسير ابن عطية: 3/53, وتفسير الرازي: 8/259, 22/191, وتفسير القرطبي: 12/36, والبحر المحيط: 3/212, غرائب القرآن ورغائب الفرقان: النيسابوري: 2/188, وإرشاد العقل السليم: 6/298, والتفسير المنير: 12/274.
- ⁸⁸ () ينظر : الصفوة الصفية : 1 / 293 .
- ⁸⁹ () نتائج الفكر في النحو : 1 / 272 – 273 .
- ⁹⁰ () ينظر : معاني القرآن : الفراء : 2 / 299 , والعباب الزاخر : 208 .
- ⁹¹ () هذا صدر بيت لم أهد إلى قائله, وعجزه: تولوا سراعاً والمنية تعنق وهو في البحر المحيط: 7/95, والكشاف: 3/158, 4/469.
- ⁹² () ينظر : الصفوة الصفية : 1 / 293 .
- ⁹³ () ينظر : مغني اللبيب : 2 / 184 .
- ⁹⁴ () ينظر : الإعراب المفصل: 8 / 336 .

المراجع والمصادر

*القرآن الكريم

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التّوّاب، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، 1998م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج (ت316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النّحاس (ت338هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 2005م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ت).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ت).
- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه، الدكتور زكريا عبد المجيد، والدكتور أحمد النجولي الجمل، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، 2006م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (ت:1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط23، 1414هـ - 1993م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م.
- دراسة في حروف المعاني الزائدة، عباس محمود السامرائي، جامعة بغداد، ط1: 1987م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1954م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإسترابادي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، نشر جامعة قاريونس، ليبيا، 1978م.
- شرح المفصل، موقّق الدين بن يعيش (ت643هـ)، وضع فهارسه الدكتور عبد الحسين مبارك، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تح: محسن بن سالم العميري، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الاسلامي، 1419هـ.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي-القاهرة 1983م.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه، خليل مأمون شيحا، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، 2005م.

- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، دار البشائر، دمشق، 2003م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه: الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، 2004م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قزاعة، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، 1990م.
- معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 2004م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، (ج1)، (ج2) تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، (ج3) تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، راجعه: الأستاذ علي النجدي ناصف، دار السرور، (د.ت).
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، المحقق: د.علي أبو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، 1982م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).